في ظل استمرار الأزمة بين الحكومة و"بي بي سي"

التقرير البرلماني عن أسلحة الدمار العراقية ينتقد بعنف حكومة بلير... لكنه يُبرّئ كامبل

□ *لندن – «الحياة»*

■ اعتبرت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم البريطاني امس ان مدير الاتصالات والاعلام في مقر رئيس الوزراء البريطاني أليستر كامبل لم يمارس اي «نفوذ غير سليم» بالنسبة الى اعداد ملف الحكومة البريطانية عن اسلحة الدمار الشامل العراقية الذي صدر في ايلول (سبتمبر) الماضي.

وذكر التقرير الذي اصدرته اللجنة بعد تحقيق طويل في دور الحكومة في اعداد هذا الملف وهل بالغت في خطر اسلحة الدمار العراقية ان كامبل لم يضطلع بأي دور في اضافة جزء مثير للجدل في هذا الملف يحذّر من ان العراق بوسعه شن هجوم بالاسلحة الكيماوية والبيولوجية في ظرف ٤٥ دقيقة.

لكن اللجنة هاجمت الحكومة لتناولها مسألة اسلحة الدمار الشامل العراقية. ووجهت اللجنة التي تضم نواباً من مختلف الاحزاب البريطانية، هجوماً لاذعاً للملف الثاني الذي اذاعته الحكومة في شباط (فبراير) الماضي عن الاسلحة العراقية، واشارت الى ان رئيس الوزراء توني بلير قدم صورة غير صحيحة عن اهمية هذه الوثيقة الى البرلمان.

وكانت حكومة بلير أقرت بأن هذه الوثيقة الثانية كانت مستقاة في معظمها من دراسة اكاديمية أعدها طالب عراقي في جامعة كاليفورنيا.

وقالت اللجنة البرلمانية ان الجزء الخاص بإمكان شن العراق هجوماً بالاسلحة الكيماوية والبيولوجية في ظرف ٤٥ دقيقة أُعطي اهمية ليست في محلها. واشارت الى ان اللغة المستخدمة في هذا الملف الذي صدر في ايلول (سبتمبر) الماضي «كانت اكثر تأكيداً مقارنة باللغة التي تستخدم عادة في الوثائق المستقاة من اجهزة الاستخبارات». لكن اعضاء اللجنة اوضحوا انه ليست هناك اي ادلة على ان اي عضو في حكومة بلير «ضلّل» البرلمان.

ورأت اللجنة ان من السابق لأوانه القول هل كانت تأكيدات الحكومة عن اسلحة الدمار العراقية صحيحة ام لا. لكنها استخلصت انه كان من الخطأ ان يرأس كامبل او اي مستشار خاص للحكومة اجتماعات تتعلق بمسائل خاصة بالاستخبارات.

وأوردت اللجنة توصيات عدة تؤكد انه لم يكن من السليم ان تبرز الوثيقة التي صدرت في ايلول الماضي موضوع الـ٤٥ دقيقة الخاصة بإمكان وقوع هجوم عراقي بالاسلحة الكيماوية والبيولوجية.

وطالبت اللجنة حكومة بلير بأن توضح هل ما زالت تعتقد ان ملف ايلول الماضي كان دقيقاً حول مسألة الـ٤٥ دقيقة.

وفي ما يتعلق بدور «هيئة الاذاعة البريطانية» (بي بي سي) في الأزمة، طالبت اللجنة بإجراء تحقيق في «الاتصالات المزعومة» التي قام بها مراسل الشؤون الدفاعية للهيئة ومزاعمه في شأن تدخل كامبل من اجل تضخيم الوثيقة الخاصة بخطر اسلحة الدمار العراقية. وطالبت اللجنة ايضاً بمراجعة اي روابط بين اجهزة الامن والاستخبارات والبرلمان ووسائل الاعلام. واعرب اعضاء اللجنة عن خيبة املهم لعدم تمكنهم من استجواب اي مسؤول في اجهزة الاستخبارات.

وقالت الحكومة البريطانية امس انها لا تزال تصرّ على ضرورة ان تعترف «بي بي سي» بأنها «اخطأت» بزعمها بأن اليستر كامبل كان مسؤولاً عن اضافة الفقرة الخاصة بالـ٤٥ دقيقة.

قائد الأركان التركي حلمي أوزكوك خلال اجتماعه مع السفير الاميركي لدى انقرة ريتشارد بيرسون (ا ف ب)

الحادث يؤدي الى أزمة ثقة بين واشنطن وأنقرة

أميركا تعيد الى شمال العراق الضباط الأتراك بعد ٦٠ ساعة من اعتقالهم

□ *أنقرة – يوسف الشريف*

■ على رغم انتهاء أزمة الضباط الأتراك الذين اعتقلتهم القوات الاميركية في شمال العراق واطلاق سراحهم بعد ٦٠ ساعة، إلا ان تداعيات هذه الأزمة استمرت لليوم الثالث أمس. اذ وصف قائد الأركان التركي حلمي أوزكوك الحادثة بأنها تسببت في أكبر أزمة ثقة بين قوات البلدين وانها جرحت كرامة تركيا.

وأشار اوزكوك الى انه يجد صعوبة في ألا يعتبر ان ما حدث كان مقصوداً، وانه يمثل تعبيراً عن سياسة اميركية جديدة تجاه تركيا. ولم يتردد اوزكوك في اعلان هذا الموقف بحضور السفير الاميركي لدى انقرة ريتشارد بيرسون الذي كان يزور القائد التركي ليودعه قبل مغادرته تركيا اثر انتهاء فترة خدمته الرسمية فيها.

وعبر بيرسون عن أمله بأن تتجاوز أنقرة وواشنطن هذه الأزمة سريعاً، واكد ان لجنة تحقيق مشتركة تضم عسكريين من كلا البلدين ستتشكل في كركوك للتحقيق في الحادث ومعرفة خلفياته وأسبابه.

واكدت الحكومة ان الضباط الأتراك الـ١١ عادوا الى السليمانية في شمال العراق، ويمارسون عملهم من جديد. وفي مقابل ما أشيع عن ان ما حدث يعكس سعي الولايات المتحدة لاخراج القوات التركية من شمال العراق، اكد جميل شيشيك الناطق باسم الحكومة، ان تركيا لن تسحب قواتها من شمال العراق طالما ثمة حاجة لبقائها هناك.

وجاء ذلك بعدما أورد بعض الصحف الاميركية نقلاً عن مسؤولين عسكريين اميركيين قولهم ان القوات التركية لا تقدم أي خدمات أو مساعدات للقوات الاميركية في شمال العراق وان الوجود التركي هناك غير شرعي ولا سبب منطقياً له.

وفي كواليس وزارة الخارجية التركية يتردد حديث عن مسؤولية طرف كردي عن هذه الحادثة، وذكرت مصادر في الوزارة لـ«الحياة» ان انقرة ستبحث هذا الأمر مع جلال طالباني الأمين العام لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني لدى زيارته انقرة نهاية الاسبوع الجاري على اعتبار ان لدى انقرة شكوكاً في ان طرفاً كردياً زود القوات الاميركية معلومات استخباراتية غير صحيحة ادت الى ما حدث من سوء فهم بين القوات الاميركية والتركية وتوتر بينهما.

إلا ان المراقبين الأتراك ذهبوا في تحليلاتهم الى القول أن ما حدث كان مقصوداً اميركياً من أجل اخراج تركيا من الساحة العراقية عسكرياً لأسباب أولها ان الجيش التركي لا يصر على التعامل مع موقع القوى في شمال العراق كما يفعل قبل الحرب وكأن شيئاً لم يتغير، فيما تريد الولايات المتحدة اعادة توزيع الأدوار هناك بحسب التطورات الجديدة، في حين ذهب البعض الى القول أن اميركا تريد اخراج تركيا من الملعب نهائياً من أجل افساح المجال لاسرائيل التي بدأت تهتم بشمال العراق وارسلت آلاف الأكراد اليهود للسكن هناك وأرسلت وفداً فنياً لاحياء ومتابعة ملف بناء خط نفط كركوك – حيفا.

ولفتت صحيفة «صباح» الى ما وصفته باهتمام كردي عراقي بهذا الوفد الاسرائيلي ونشاطاته في المنطقة.

لكن الأوساط السياسية في تركيا بدأت تجمع على ان التعاون السياسي سيستمر بين البلدين، خصوصاً أن أوساطاً سياسية تركية ترى ضرورة ان تكفر تركيا عما اقترفته بحق اميركا عندما تخلت عن دعمها في حربها على العراق، وذلك من خلال دعم سياسات الضغط الاميركي على كل من سورية وايران، وهو الأمر الذي تحاول ان تتفاداه حكومة العدالة والتنمية حالياً.